مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

تأثير القدرات النووية الإيرانية على علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي

شهروز إبراهيمى–وحيد آسي

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة ،وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

تأثير القدرات النووية الإيرانية على علاقاتها مع دول الخليج

شهروز إبراهيمى–وحيد آسي

المقدمة

يعود تأسيس النشاطات النووية الإيرانية للأغراض السلمية إلى عام ١٩٥٦وفي حينها بدأ تنفيذ اتفاقية التعاون بين إيران والإدارة الأمريكية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض غير العسكرية.

الدولة الإيرانية وبعد قيامها بتأسيس منظمة الطاقة النووية في عام١٩٧٤، توجهت إلى تنمية التقنية النووية وبناء المفاعلات النووية في البلاد. ولكنْ مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران نقضت البلدان الأوروبية جميع تعهداتها واتفاقياتها الدولية مع إيران. كما مارست ضغوطاً على بلدان مثل روسيا والصين بسبب تعاونهما المؤثر مع إيران على صعيد النشاطات النووية.

في ظل هذه الظروف والأجواء اتخذت إيران استراتيجية الاكتفاء الذاتي في مجال العلوم والتقنيات المتعلقة بالطاقة النووية وقد عبَّدت لنفسها طريقاً للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، لما لها من تأثير عميق على مختلف العلوم والتقنيات النووية ولا سيما في مختلف القضايا العلمية، الاقتصادية، الاجتماعية والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك ظلت الجمهورية الإسلامية ملتزمة بتعهداتها والتزاماتها بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية[1] وقد أثبتت حسن نواياها لجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

بيان الموضوع

بعد التجارب الثمينة التي حصلت عليها إيران خلال الحرب المفروضة وبعد إدراكها أنَّ الغلبة في معركة القوى هي من نصيب البلد الذي يمتلك القدرة الأعلى، فقد بادرت إلى تفعيل البرامج البحثية التالية: التنمية العلمية والتقنية الحديثة، التنمية الاقتصادية، إعادة الإعمار والقيام بدراسة

1. Nuclear Non Proliferation Treaty.

عسكرية في سياق دعم القوات المسلحة وانخفاض مستوى التبعية والاعتماد على المصادر الأجنبية. إنَّ القدرة على تخصيب اليورانيوم هي أبرز مصداق على تطور العلوم والتقنيات النووية ومثال بارز للاستخدام السلمي للطاقة الذرية[2] وهو أحد أهم العناصر التي يدرسها هذا المقال.

تُعدُّ إيران عنصراً استراتيجياً مهماً جداً في النظام العالمي، كونها تمتلك حضارة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، وفيها أكبر دولة في منطقة ملأى بالأحداث في الخليج[3] وشرق آسيا[4]وآسيا الوسطى[5] حيث يصبح للأحداث فيها صدى واسع على مستوى العالم وبالتالي فهي تلعب دوراً بارزاً في أمن المنطقة وظروفها الاقتصادية والسياسية. ومن بين الموارد الأخرى التي تتطلب المناقشة هو طبيعة موقف دول مجلس التعاون في الخليج تجاه قدرة إيران النووية، والذي يتأثر بشدة بطبيعة علاقات إيران مع العالم والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالسياسات النووية، لأن قبول كون إيران بلداً نووياً يعني مطالبة دول مجلس التعاون[6] من أجل الحصول على الطاقة النووية وبالتالي تغيير السياسات التي تحكم العلاقات الثنائية لأعضاء المجلس مع بعضهم البعض وعلاقاتهم الدولية، ومن المحتمل أن يتفاعلوا مع إيران النووية بطريقتين:

١. منع إيران من أنْ تصبح نووية.

٢. التوافق مع إيران النووية واستخدام الدبلوماسية.

أهمية وضرورة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في زيادة قدرة إيران النووية وتأثيرها على نهج السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تجاه دول مجلس التعاون في الخليج إضافة إلى تغيير المنهج المتقابل لدى تلك الدول تجاه بلد مسلم شيعي يمتلك القدرات النووية. تُعدُّ معرفة مستوى القدرات النووية الإيرانية وتأثيرها على طبيعة السياسات الخارجية للبلاد عاملاً مهماً في عملية صنع السياسات وتحديدها لدى البلدان في المنطقة والعالم. إنَّ أهمية اكتساب هذه التقنية تعود إلى ظهورها كمؤشر على مستوى التطور العلمي لكل بلد والمكانة التى سيحتلها في إطار القدرة السياسية والاقتصادية

2. Enrichment
3. Persian Gulf
4. Middle East
5. Central Asia
6. Cooperation Council

وإنتاج العلم و على إثر ذلك تأثير هذه الإمكانية في المجالات الدولية والإقليمية. إلى جانب هذه الأهمية، فإنَّ معرفة دول مجلس التعاون في الخليج للقدرات النووية الإيرانية إضافة إلى طبيعة سياستها الأجنبية التي تنسجم مع رؤية الدول الغربية إلى الملف النووي الإيراني، هي الأخرى تترك تأثيراً على المستقبل السياسي والأمني لمنطقة الخليج.

خلفيات الدراسة

وعلى وفق الدراسات التي أُجريت حول تاريخ الموضوع الذي يدرسه هذا المقال، يمكن الإشارة إلى أنَّ المصادر المحلية لم يوجد فيها بحث متكامل المحتوى ذو صلة بالمسألة النووية إلا القليل، ومن حيث الزاوية التي تنظر المصادر الأجنبية إلى الموضوع فإنها تشير عادة إلى حالة التصادم الموجود بين إيران ودول مجلس التعاون. ولكنْ في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مقال للدكتور سعيد وثوقي، حول موضوع التحليل الجيوسياسي[7] للقضية النووية الإيرانية إذ يبين فيه مكانة إيران في المنطقة وقدراتها النووية واحتمالية اصطدامها مع دول إقليمية وعالمية.

وفي مقال آخر لقاسم ترابي حول "مجلس تعاون دول الخليج والبرنامج النووي الإيراني، إذ يعبر عن مخاوف دول مجلس التعاون وجهودها لإقناع إيران بالتخصيب خارج حدودها الوطنية وفي دولة ثالثة.

سؤال الدراسة

السؤال الأساس الذي يطرحه هذا المقال هو عن مدى تأثير القدرات النووية الإيرانية على كيفية العلاقات الثنائية وطبيعتها مع دول مجلس تعاون الخليج؟

الأسئلة الفرعية

هل تقوم دول مجلس التعاون بسياسة التقارب[8] فيما بينها من أجل مواجهة الملف النووي؟

ما هي ضرورة اكتساب التكنولوجيا النووية باعتبارها تقنية تحقق طموحات المجتمع وغاياته؟

7. Geopolitics.
8. Convergence.

فرضية الدراسة

ينظر إلى مسار حركة إيران وتطورها في المفاوضات النووية كمتغير مستقل وذلك في إطار نظرية موازنة القوى[9] في المنطقة التي أصبحت المفاوضات فيها مقبولة من قبل دول العالم، ويتم تقييمها من ناحية تأثيرها على متغير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس تعاون الخليج. الفرضية هي «أن التجارب التاريخية والموضوعية والعملية في السياسة والعلاقات الدولية، تُظهر أنَّ لعنصر القوة التي تمتلكها البلاد من خلال القوة النووية والتقدم في مختلف المجالات المرتبطة تأثيراً كبيراً على علاقاتها مع الدول المؤثرة وصاحبة الكلمة المسموعة في المنطقة والعالم.

منهج الدراسة

في إطار معرفة كيفية أداء السياسة الخارجية لبلد ما، يجب النظر في العوامل المؤثرة على السلوك والسياسة الخارجية للدول. وللقيام بذلك، فإنه من الضروري تحديد الإطار النظري لتحليل قرارات وإجراءات الحكومة الإيرانية في مجال الوصول إلى المعرفة النووية. تمت دراسة هذا المقال انطلاقاً من زاوية نظرية الواقعية [10] مع التركيز على عنصر القوة. (هانز مورغنثاو[11])، بصفته منظِّراً للسياسة والعلاقات الدولية، ومؤسساً لنظرية توازن القوى، يحدد المصالح الوطنية من حيث القوة ويجعل من مفهوم «المصالح الوطنية» المحور الرئيس لمناقشاته. لقد شدد دائماً على مفهوم المصالح الوطنية كحقيقة موضوعية ومهمة في طريق التعرف على أفكار وأفعال صانعي السياسات.

إنَّ الرسالة الأساسية التي يبعثها هي أنَّ المصالح الوطنية خالدة ويجب تقييم الإجراءات السياسية على وفقها[12] إلى أنه "كلما زادت قوة الشخص، قلَّ احتمال تعرضه للهجوم، فضلًا عن قدرته على فرض نفسه على الآخرين". يعتبر دايفيد سينجر[13] أنَّ رؤية الدول القومية باعتبارها الوحدة المكونة للنظام الدولي والتي تحدد سلوك مكوناته تكون ذات قيمة من حيث النهج الواقعي. تُعدُّ الدولانية [14]، البقاء ومساعدة الذات[15]، من العناصر المحورية في نظرية الواقعية. وانطلاقاً منها فإنَّ عنصر الدولة هو أهم لاعب في مجال السياسة الدولية. والمفهوم الذي يواكب الاستخدام

9. Balance theory
10. Realism
11. Hans Morgenthau
12. Raymond Aron
13. David Singer
14. Government activism
15. Self-help

الحديث له. واعتماداً على تعريف ماكس ويبر[16] فإن الدولة هي عبارة عن احتكار الاستخدام المشروع للقوة . إنَّ عنصر البقاء الذي لم يتفق حوله أصحاب نظرية الواقعية فيما إذا كان تراكم القوة على الساحة الدولية هدفاً أم وسيلة، لكنْ لا شك أنَّ أهم هدف للدولة هو بقاؤها على الساحة الدولية. أما فيما يخص عنصر المساعدة الذاتية، فإنَّ هناك فرقاً جوهرياً بين النظام المحلي والنظام الدولي.ووَفق هذا المبدأ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على بقاء الدولة لضمانات تقدمها دولة أخرى. وعلى الصعيد المحلي، فليست هناك حاجة للدول لأنْ تقوم بالدفاع عن أمنها، ولكنْ في السياسة الدولية، وبسبب عدم وجود سلطة أعلى لمنع ومكافحة استخدام القوة ضدها، تضطر الحكومات إلى الحفاظ على أمنها. ونتيجة ذلك فإنَّ زيادة القوة أو المساعدة الذاتية ستكون أهم مبدأ في ملف الأمن القومي لأي بلد.

المبادئ النظرية

لماذا تسعى إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية؟

اليوم، التكنولوجيا باعتبارها أحد أهم العوامل في تحقيق الأفكار والطموحات والغايات المجتمعية فهي تحتل مكانة مهمة وحاسمة في المجتمع. فالحكومات والدول تستخدم قوة العلم والتكنولوجيا لتطوير أهدافها وتقدمها وتحقيق غاياتها. لقد مارست التقنية النووية تحولاً جذرياً في حياة البشر كونها تقنية مفضلة من زاوية رؤية العلوم الاستراتيجية في القرن العشرين. استطاعت جمهورية إيران الإسلامية ومن خلال قفزة وحركة علمية كبيرة واستثمار التقنية النووية أنْ تنطلق بنهضة علمية كبرى وخطوة جبارة في مضمار تثبيت دعائمها الوطنية ونشر الاعتماد على الذات، إنَّ هذا الأمر أدى إلى اتخاذ الدول الكبرى موقفاً معاكساً لها، وتبعتها دول مجلس التعاون في الخليج. كذلك وعلى وفق نظرية باري بوزان[17] في كتاب الأنظمة الإقليمية، فإنَّ إيران تقع في منطقة غير مستقرة أمنياً، وإنَّ القدرات المؤثرة التي توجد في هذه البقعة الجغرافية، بحاجة إلى اتخاذ إدارة الأزمة الدفاعية والتي من المفروض أنْ يتم تأطيرها بحيث تحول دون تحميل الكلفة الباهظة. لأنَّ التاريخ يؤكد أنَّ الدول الجارة لإيران كانت تفكر دوماً في خلق وتشديد أدوات الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري ضد إيران.

16. Max Weber.
17. Barry Buzan.

لذلك ينبغي على جمهورية إيران الإسلامية أنْ تدرس كيفية التفاعل مع القضايا الاستراتيجية من منطلق الرؤية الأمنية القومية، وفي هذا الصدد، فإنَّ تأسيس العلوم النووية اعتماداً على المواهب المحلية وللأغراض السلمية بإمكانه أنْ يخلق نوعاً من القوة الرادعة القائمة على أساس القوة الناعمة وأنْ ترفع من مكانة إيران وهيبتها في المناسبات الإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بدوافع إيران للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، فيمكن أنْ تشارك العوامل التالية: زيادة المصداقية والنفوذ الدولي والإقليمي، التقشف الاقتصادي، التأثير على المعادلات الإقليمية، زيادة القدرة على مواجهة الشرق والغرب.

ومن أهم الأسئلة المثارة في مجال التكنولوجيا النووية هو السؤال عن الأسباب وراء استخدام هذه التكنولوجيا على مستوى العالم وخاصة عن أسباب جهود إيران للاستفادة من هذه الطاقة. لذلك نسعى إلى الحديث عن هذه الأسباب بشكل عام:

النادي النووي: إنَّ التوسع الكمي والنوعي للنشاطات النووية هو ما يعرف بالتنمية النووية. كما أنَّ وجود أبحاث متنوعة في مختلف مجالات العلوم النووية، ووجود أقسام وطلاب وخبراء في مختلف مجالات العلوم النووية، فضلاً عن المنشآت والمنظمات والاجهزة النووية، كل ذلك يعد معياراً لتقدم أيّ بلد في العلوم والتكنولوجيا النووية.

تتحقق التنمية النووية في البلد فيما إذا شاهد القيام بخطوات نحو إنتاج العلم، والتقنية، والصناعة؛ لا أنْ يكون مستهلكاً لها وحسب . لقد تمكنت إيران من تسجيل تطور ملحوظ من خلال البرمجة والتخطيط في كلا المجالين أيْ مجال البرمجيات والأجهزة النووية.

تطوير التكنولوجيا النووية: في دائرة العلوم الاستراتيجية ،فإنَّ التكنولوجيا النووية هي الحصول على المعرفة والأدوات الخاصة لتحويل اليورانيوم أو أيّ عنصر مشع آخر موجود في الطبيعة من خلال انشطار أو ذوبان الذرات إلى طاقة عالية جداً.

المفاعلات النووية : يُعدُّ هذا القسم من المفاعلات النووية خطوة أساسية نحو النشاطات والتجارب النووية، إنَّ هذه المفاعلات هي بالأساس المصداق البارز لحصول البلاد على التقنية النووية.

المفاعلات النووية المنتجة للطاقة : إنَّ موضوع إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية هو أهم

هدف تسعى إيران للوصول إليه من خلال نشاطاتها النووية. وفي هذا السياق قامت بتشعيل مفاعل بوشهر النووي وإنَّ إنجاز هذا المشروع ووصول إيران إلى هذه التقنية سيترك تأثيراً مباشراً على المستقبل السياسي والاقتصادي في المنطقة لا سيما في مجال تصدير الطاقة.

دورة الوقود النووي[18]: بالنظر إلى قرار بناء مجموعة متنوعة من محطات الطاقة النووية، فإنَّ الخطة الإيرانية الرئيسة الأخرى هي التطوير النووي والاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود النووي. وهذا النشاط يشمل، التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه ومعالجة مركباته وتخصيبه داخل البلاد وبناء مجمع الوقود وقد أصبحت إيران الدولة الثامنة على مستوى دول العالم في هذا المجال.

تنمية العلوم النووية المستخدمة للأغراض الطبية والصناعية والزراعية والموارد المائية: يمكن لجمهورية إيران الإسلامية أنْ تساهم في الاستخدام السلمي للطاقة من خلال إنشاء مراكز بحث ومختبرات مختلفة لإنتاج الطاقة وصيانتها، بالإضافة إلى توفيرها للطاقة النظيفة . تساعد التكنولوجيا النووية على تحسين التشخيص الطبي وتقليل الأمراض وعلاجها، وتحسين التغذية وصحة المجتمع و سيره في الاتجاه الصحيح.كما تساهم في تحسين الموارد المائية والإنتاجية الزراعية ومراقبة الجودة الصناعية والتنمية والعلوم والمعرفة البيئية. توفير الطاقة المستدامة – الميزة الاجتماعية والاقتصادية – الميزة التكنولوجية هي أيضاً من ميزات امتلاك التقنية النووية.

الطاقة النووية والمفاهيم ذات الصلة بها

إيران كونها دولة تنتهج دائماً سياسة مستقلة عن الغرب والشرق، تحاول في الوضع الحالي استخدام الطاقة كأداة للتفاعل البناء، والغرض من ذلك هو تحقيق السياسة الخارجية المنشودة.

مفهوم أمن الطاقة[19] :

مثلما تراجع الفحم الحجري كمصدر للطاقة وتم استبداله بالنفط خلال الحرب الباردة، كذلك ستنخفض الحاجة المتزايدة للطاقة في المستقبل وستظهر أهمية هذا النوع من الطاقة وذلك سيكون نتيجة عدم التفاعل والتفاهم بين المنتجين والمستهلكين. ولقد تطور مفهوم أمن الطاقة بمرور الوقت. ففي التسعينيات، كانت أهمية الطاقة تعني ضرورة الحفاظ على عرض وإمدادات الطاقة، والتي كان يجب توفيرها للمستهلكين، وخاصة للقوى العظمى. وخلال الحرب الباردة، تجاوزت

18. Fuel Cycle
19. Energy Security

سياسة الطاقة الإطار الأمني البحت، إذ لعب تبادل الطاقة والتجارة دوراً مركزياً في اقتصادات البلدان الصناعية، بحيث كانت الطاقة تُعدُّ محركاً للتنمية في البلدان الصناعية، ويشهد سوق الطاقة تأثيراتٍ يمارسها أكثر من عامل في مثل هذه الأجواء . إنَّ أي تغيير في مثل هذا السوق يرتبط بمتغيرات سياسية واقتصادية وأمنية، ولقد أدى أمن الطاقة في الوضع الحالي إلى تقريب المستهلكين ومنتجي الطاقة من بعضهم البعض وكشف عن الحاجة إلى التفاعل والتشاور فيما بينهم. وفي الظروف الحالية، لا تستطيع أي مجموعة بمفردها أنْ توفر المساحة الآمنة للطاقة، فإن أية أزمة في سوق الطاقة العالمي تتحدى الاقتصاد العالمي بشكل عام وستؤثر على كليهما. وبعبارة أخرى، فإن أحد الجوانب المهمة للغاية في علاقة المؤثرين المترابطين هو الاشتراك بين الضعف المتبادل والمصالح المشتركة. وفي الواقع، يمكن القول إنَّ المصالح المشتركة والضعف المتبادل هما وجهان لعملة واحدة هي التبعية المتقابلة [20]. وهذا يمكن أنْ يمهد الطريق لإنشاء نموذج من الاعتماد المتبادل [21]بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، بحيث يتم توفير أمن الطاقة لكلا الطرفين.

دبلوماسية الطاقة

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بالدبلوماسية الاقتصادية، والتي تم أخذها في الاعتبار خلال العقود الأخيرة في العلاقات بين الدول وذلك من أجل استثمار الفرص والمناسبات الثنائية والمتعددة خدمة للمصلحة الوطنية، وهذا يعني استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير على سلوك الأطراف الأجنبية. وعلى الرغم من الغموض والعقد التي تلف الاقتصاد العالمي، بما في ذلك العولمة والتركيز على المنافسة واستخدام المزايا النسبية، إلا أنه يرتبط بشدة بموضوع الطاقة وأمنها، لأنَّ الطاقة هي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للبلدان. ومن ناحية أخرى، تُعدُّ الطاقة نفسها أحد العناصر المهمة للقوة الاقتصادية. ولذلك، فإنَّ الطاقة هي عبارة عن سلعة استراتيجية، يلعب توفيرها والحفاظ على أمنها، دوراً رئيسياً في العلاقات الخارجية للدول فيما بينها.

إن ّدبلوماسية الطاقة هي التفاعل بين دولتين أو أكثر، والتي ترتبط ببعضها البعض من خلال قطاعات مختلفة من مجالات الطاقة، أو مكونات أخرى مثل التجارة والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا ونقل الطاقة. واليوم في ظل ما أوجدته الطاقة النووية واكتساب المعرفة في هذا المجال من أهمية استراتيجية في العلاقات الدولية، والجهات الدولية المؤثرة، وخاصة القوى العظمى التي

Interdependence.20
Interdependence.21

تمتلك هذه التكنولوجيا ولها تأثير كبير على السياسة الخارجية للدول الأخرى فإنه يمكن للقوة النووية لجمهورية إيران الإسلامية أنْ تزيد من القدرة على المساومة [22]في مواجهة الجهات الدولية. إنَّ تحديد دبلوماسية الطاقة يحتل أهمية كبيرة لو تم في إطار مرتبط بالمشاريع التنموية من جانب ومن جانب آخر يكون مرتبطاً بالسياسة الخارجية بهدف التأثير على الأخرين، الأمر الذي يشدد ضرورة مشاركة إيران في الشؤون الدولية، خاصة في المنطقة، بدافع استخدام الامكانات الأجنبية من أجل التنمية وإزالة الحواجز والتهديدات الإقليمية وتحويل إيران إلى دولة صانعة للفرص.

القدرة النووية الإيرانية

إنَّ تطوير المعرفة والقدرة النووية السلمية لإيران سيترك تأثيراً واسعاً في طبيعة ونوعية ميزان القوى والعلاقات السياسية مع دول الخليج والأمن الإقليمي.

محطة بوشهر للطاقة النووية: تعدُّ هذه المحطة بطاقة ١٠٠٠ ميغاواط أولَ محطةِ طاقةٍ نوويةٍ في البلاد. تمتلك محطة بوشهر لتوليد الطاقة، تقنية معقدة وهي مهمة لتعزيز الشؤون الصناعية للبلاد، حيث تبلغ الطاقة الحرارية لمحطة توليد الكهرباء ٣٣٠٠ ميغاواط وتصل قدرتها في توليد الطاقة إلى ١٠٠٠ ميغاواط. وهذه المحطة تعمل على أساس نظام PWR (مفاعل بالماء المضغوط).

منشأة نطنز النووية: تعدُّ المعرفةُ بإنتاج وتشغيل الوقود النووي واحدةً من أكثر التقنيات تطوراً. تتكون دورة الوقود النووي من عدة مراحل، لكل منها تعقيدها الخاص. الأمر الذي يتطلب إنشاء القدرات وتفعيل المعرفة والمواهب، مع إتقان العمليات الصناعية لهذه التكنولوجيا. ويعدُّ تخصيب اليورانيوم أحد مراحل دورة الوقود النووي. ومن الجدير ذكره أنَّ مركز التخصيب الوحيد في البلاد هو منشأة نطنز.وعلى الرغم من عدم إمكانية الوصول إلى تقية تخصيب اليورانيوم علمياً وتقنياً وتجريبياً وتقنياً، فقد تمكن العلماء النوويون إضافة إلى تصميم وبناء محركات تصل فيها قدرة الدوران إلى واحد بالألف دورة في الثانية، تمكنوا من إدخال تلك المحركات في عملية الإنتاج والاستثمار، الأمر الذي أثار دهشة الخبراء الدوليين.

22. Bargaining

مفاعل أراك للماء الثقيل: من أجل التركيز على مبدأ البحث والتطوير وتوفير النظائر المشعة العلاجية [23]، أنجزت إيران مفاعل أراك للمياه الثقيلة[24]، وهو ينتج الماء الثقيل أو الديوتيريوم[25] الذي تتطلبه HWRs .

محطة تحويل اليورانيوم في أصفهان: يتم تنفيذ جزء من عملية دورة الاحتراق في محطة أصفهان لتحويل اليورانيوم ،

حيث تنتج فيها المواد الأولية للتخصيب من مركزات المعادن وبالتالي يتم تبديل منتوج التخصيب إلى مسحوق صلب ومن ثم إلى أقراص وذلك في وحدة أخرى بعنوان معمل أصفهان لصناعة القضبان ومجمعات الوقود النووي. وفي مصنع إنتاج الزيركونيوم يتم تبديله إلى قضبان قابل للاحتراق[26].

الجدول1 – الأماكن الخاضعة لقوانين اتفاقية الضمانات لجمهورية إيران الإسلامية (Safeguard Agreement) وَفق الوثيقة GOV 2004 / 38 / الوكالة الدولية للطاقة الذرية

التسلسل	الموقع	الحالة
	مركز طهران للأبحاث النووية Tehran Nuclear Research Center	
	مفاعل طهران للأبحاث Tehran Nuclear Reactor	ناشط
	منشأة إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعة (منشأةMIX) Molybdenum, Iodine and Xenon Radioisotope Production Facility (MIX Facility)	تم إنشاؤها ولم تنشط حتى الساعة
١	منشأة التحكم في النفايات النووية Waste Handling Facility (WHF)	ناشطة
	مختبر جابر بن حيان متعدد الأغراض Jabr Ibn HayanMultipurposde Laboratories (JHL)	ناشط

التسلسل	الموقع	الحالة
٢	شركة كالاهه للكهرباء KalayeElectiric Company	تم فيها تركيب منشأة تخصيب مخبري ويجري تحويلها إلى أجهزة الطرد المركزي الخاصة بالبحوث
٣	محطة بوشهر النووية Bushehr Nuclear Power Plant (BNPP)	قيد الإنشاء
	مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية Isfahan Nuclear Technology Center	
٤	مفاعل مصدر نيوتروني مصغر Miniaturized Nuetron Source Reactor (MNSR)	ناشط
	مفاعل الماء الخفيف شبه حساس Light Water Sub Critical Reactor (LWSCR)	
	مفاعل الماء الثقيل ذو الطاقة الصفرية Heavy Water Zero Power Reactor (HWZPR)	ناشط
	مختبر إنتاج الوقود النووي Fuel Fabrication Laboratory (FFL)	ناشط
	معمل كيمياء اليورانيوم Uranium Chemistry Laboratory (FFL)	أغلق، إيقاف النشاطات

التسلسل	الموقع	الحالة
	منشأة تحويل اليورانيوم Uranium Conversion Facility (UCF)	استئناف النشاطات من جديد في الثاني من أغسطس
	مفاعل الجرافيت شبه الحساس Graphite Sub-Critical Reactor (GSCR)	تجري مفاوضات من أجل إنشائه
	منشأة تصنيع الوقود النووي Uranium Conversion Facility (UCF)	في المراحل الأولى للإنشاء
	منشأة إنتاج كونيوم Zirconium Production Plant (ZPP)	قيد الإنشاء
	نطنز	
٥	منشأة مختبرية لتخصيب الوقود النووي Pilot Fuel Enrichment Plant (PFEP)	استؤنفت نشاطاتها منذ ١٠ من يونيو ٢٠٠٦
	منشأة تخصيب الوقود النووي Fuel Enrichment Plant (FEP)	قيد الإنشاء أو تم تعليقها
	كرج	
٦	تخزين النفايات المشعة Radioactive Waste Storage	ينشط قسم منها
	لشكرآباد	

التسلسل	الموقع	الحالة
٧	معمل تخصيب اليورانيوم بالليزر Pilot Uranium Laser Enrichment Plant	قيد تركيب الأجهزة
	أراك	
	مفاعل الأبحاث النووية الإيراني Iran Nuclear Research Reactor (IR-40)	قيد الإنشاء
٨	منشأة إنتاج النظائر المشعة Hot Cell Facility for Production of Radioistop	إيقاف النشاطات
	منشأة إنتاج الماء الثقيل Heavy Water Production Plant (HWPP)	قيد الإنشاء

(دلاور بوراقدم : ١٣٨٧، ٨١).

القدرات النووية للدول الأعضاء في مجلس تعاون الخليج

تقدمت إيران ودول مجلس تعاون الخليج بمقترحات للتعاون في مجال تطوير الصناعة النووية. طرحت إيران خطة لإزالة المخاوف عن انتشار الأسلحة النووية، في حين طالب مجلس التعاون ببعض الإشراف على برنامج إيران النووي وإدخاله ضمن إطار إقليمي وخاضع للإشراف الدولي. على سبيل المثال في عام ٢٠٠٧، اقترحت المملكة العربية السعودية مركزاً إقليمياً للوقود النووي. وفي ذلك قال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إنَّ دول مجلس التعاون ملتزمة بإنشاء ائتلاف لجميع مستخدمي اليورانيوم المخصب في غرب آسيا وبتوفير اليورانيوم المخصب لإيران أيضاً. ورداً على هذه المبادرة، فقد اقترح رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في ديسمبر٢٠٠٨، إنشاء ائتلاف لبناء وتطوير محطات طاقة نووية تعمل بالماء الخفيف، وأنَّ إيران مستعدة لتقديم اقتراح شامل في

هذا الإطار فيما إذا وافقت الدول الأعضاء في المجلس على هذا المبدأ. وعلى أي حال فقد بادرت الدول المطلة على الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية إلى تثبيت قدراتها النووية خوفاً من تزايد حدة المنافسة نحو التسلح النووي في المنطقة. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٦ أشار عبد الرحمن العطية الأمين العام السابق لـ G.C.C خلال مؤتمر البحرين إلى مخاطر النفايات النووية وانتشارها في الدول العربية، داعياً الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى الانضمام إلى القوات الناشطة في تنمية القدرات النووية المستخدمة للأغراض السلمية.وعلى إثر ذلك قامت الدول الأعضاء في مجلس التعاون بقيادة الإمارات العربية المتحدة بخطوات نحو الصناعات النووية السلمية. وقد رحبت الدول الغربية بهذا التوجه النووي. وفي هذا السياق أبدت شركة أمريكية وفرنسية رغبتهما لإنشاء محطات نووية. وفي يناير ٢٠٠٨ قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بزيارة إلى دول مجلس تعاون الخليج سعياً منه إلى تعبيد الأجواء للتعاون النووي بين فرنسا والإمارات والذي قُدِّر في حينها أنْ تصل كلفته إلى ٦ بلايين دولار. في الفترة نفسها وفي موقف مفاجئ أعلن المسؤولون الفرنسيون توقيع اتفاقية لإنشاء مفاعل نووي بقيمة ٧٠٠ مليون دولار مع دولة قطر لتوزيع الكهرباء أما الولايات المتحدة التي كانت تحرص على أنْ لا تتأخر عن ركب الصفقات،فقد قامت عام ٢٠٠٨ بعقد اتفاقية تعاون نووي مع السعودية تقضي بالتعاون في مجال التقنية النووية. إلى أنْ تمت اتفاقية أخرى بين الولايات المتحدة والبحرين بخصوص التعاون الثنائي في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية. و في يناير ٢٠٠٩، وقعت رايس[27] اتفاقية تعاون نووي مع الإمارات العربية المتحدة تسمح بتصدير التكنولوجيا النووية والوقود إلى الإمارات. وقد تمت هذه الصفقات لأهداف تجارية وسياسية، فضلاً عن الأرباح الطائلة التي كانت تجنيهاالشركات الغربية إضافة إلى أنها كانت تؤكد أنَّ الدول الغربية لا تمنع التطوير السلمي للطاقة النووية في غرب آسيا بينما تعارض الاتجاه نفسه لدى إيران بحجة منع انتشار السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، فقد كانت الولايات المتحدة تأمل في استخدام اتفاقية التعاون النووي على وجه الخصوص كوسيلة للسيطرة الفعالة على الصادرات واستغلال العقوبات ضد إيران. إنَّ الدعاية للبرنامج النووي السلمي الخاص بدول مجلس تعاون الخليج كانت ترافقها شعارات مهمة، ففي عام ٢٠١٠ حذر الملك عبد الله [28] أنَّ إيران لو امتلكت السلاح النووي فإنَّ دول المنطقة ستتجه في نفس الإطار ومنها السعودية.

Condoleezza Rice.27
King Abdullah.28

في الفترة نفسها ومحاولةً لإظهار الخوف والقلق من البرنامج النووي أثار مجلس التعاون في الأوساط السياسية موضوع منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل. لقد أثير هذا المفهوم لأول مرة من قبل مركز دراسات مجلس التعاون عام ٢٠٠٤.و في عام ٢٠٠٦ طالب سعود الفيصل الجمهورية الإسلامية بالرضوخ لمنطقة الخليج منطقة خالية من السلاح النووي. ولكنْ بقرار من مجلس التعاون اختارت الحكومات برنامجها النووي ظاهرياً للأغراض السلمية، إلا أنَّ هذه القضية تم إخمادها من الرأي العام.

العلاقات الإقليمية

من بين الدول المطلة على الخليج، شهدت علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية توتراً في السنوات الأخيرة، السعودية الدولة التي تعد اللاعب المؤثر على مستوى معادلات مجلس دول تعاون الخليج. وعلى الرغم من خلفية العلاقات السياسية الثنائية والنظرة الأيديولوجية التي يتمتع بها كل من البلدين حيث يدّعي كلٌّ منهما قيادة العالم الإسلامي، فإنَّ العلاقات الثنائية بينهما خلال السنوات الأخيرة شهدت تقلباتٍ كبيرةً واتجهت نحو أقلِّ مستوىً ممكن . والجدير بالذكر هو أنَّ وجهة نظر هذه الدولة وأعضاء مجلس التعاون حول قدرة إيران النووية هي وجهة نظر مزدوجة، وذلك يدل على وجود حالة من الخوف والردع، لأنَّ فكرة الغزو الأمريكي أو الصهيوني لإيران ستتحدى مجلس التعاون وأمن البلاد الأعضاء فيه. ولكنْ في الوقت نفسه فإن مجلس التعاون يرى في البرنامج النووي الإيراني أيضاً تهديداً لأمن وبقاء أعضائه، وبالتالي وعلى الرغم من الضغوط التى مارسها المجلس لمنع إيران من تحقيق قدراتها النووية، إلا أنَّ الأخيرة اتخذت من الصبر على مضض، أساساً في منهج سياستها الخارجية. وفي غضون السنوات الأخيرة أصبحت حال المملكة العربية السعودية حال الكيان الصهيوني أحد أكبر المعارضين للاتفاقية النووية الإيرانية ليس لنفس الاتفاقية، بل للتداعيات التي تترتب عليها. لقد تعودت هذه الدول على تطبيق منهج الهيمنة الأمريكية في المنطقة والذي بُني على أساس تقسيم البلدان إلى البلدان الموالية والعدوة وبالتالي السعي إلى دعم الموالين (كالنظام العراقي السابق) واستضعاف الأعداء (النظام الإيراني الحالي).

وعلى وفق هذه السياسة فقد تموضعت المملكة العربية السعودية بصحبة شركائها في مجلس تعاون دول الخليج في صف الموالين للسياسة الأمريكية ضد إيران وهي عدوة أمريكا. ومن المحتمل أنَّ هذه الدول تنظر إلى الجهود الرامية إلى إزالة التوترات في العلاقات الإيرانية الأمريكية على أنها

تتناقض مع حالتها الدائمة في الانسجام مع سياسة الهيمنة[29] الأمريكية المبنية على تقسيم بلدان المنطقة إلى الصديقة والعدوة. كما أنها ترى أن الاتفاقية النووية ستزيل الكثير من الخلافات بين إيران والولايات المتحدة .إنَّ استمرار إزالة التوترات والحركة نحو الاتفاقية النووية والآثار التي تعكسها على الخلافات الموجودة بين البلدين، كل ذلك جعل المملكة العربية السعودية أمام مستقبل غامض مقلق. ومن المؤكد أنَّ السعودية تفضل طبيعة العلاقات التي كانت تجمعها مع إيران زمن النظام الملكي (سياسة العمودين الأمريكية)، ولكن في هذا الإطار فإنَّ أكثر ما يقلق السعودية هو الخروج من الظروف الحالية وعدم الوصول إلى الظروف المشابهة الماضية لما قبل الثورة الإسلامية . من جانب آخر فإنَّ السياسة الأخرى التي تنتهجها السعودية هي توسيع حمايتها ودعمها للدول الأعضاء في مجلس التعاون، لذلك فإنها تَعدُّ أيَّ اتفاقية وتداعياتها المحتملة ستترك شرخاً كبيراً في مظلة الرحمة التي ترفعها السعودية.

تقارب الأعضاء

لقد بني المنطق الاستراتيجى لدول مجلس تعاون الخليج تجاه البرنامج النووي الإيراني على مصالح العرب الذين يحددون المصالح على أساس مفهوم القوة. وبالتالي، فإن المنطق الذي يحكم هذه الإستراتيجية والمفهوم السائد في نهج المجلس هو منطق توازن القوى المبني على الردع ومفهوم القوة. و يتطلب هذا المفهوم والمنطق الاستراتيجي من العالم العربي أنْ يتبنى تجاه إيران نهجاً، يوفر له القوة ويضمن مكانته في هرم السلطة في المنطقة. وهذا الهدف يتطلب تحقيق الحفاظ على توازن القوى في غرب آسيا على أساس القوة الرادعة. لذلك، فإنَّ هناك اتفاقاً بين جميع الدول العربية ومجلس التعاون على أنَّ نهجهم وموقفهم تجاه وصول إيران إلى دورة الوقود النووي بشكل لا يكون سبباً وراء ضعف قوتهم ومكانتهم الإقليمية والدولية؛ لذلك فهم سيحاولون الحفاظ على توازن القوى من خلال رصد ومعارضة قوة إيران ومواجهة برنامجها النووي بشكل شامل، أو بمحاولة الحصول على التكنولوجيا النووية وحتى الأسلحة النووية، لتحقيق توازن جديد للقوى. ولقد كانت منطقة الخليج، موضع اهتمام القوى الاستعمارية الدولية وذلك لأسباب استراتيجية واقتصادية، ولم تألُ هذه القوى جهداً للحفاظ على موقعها في المنطقة وتثبيت وجودها الدائم فيها. وبناءً على هذا فقد استخدمت تلك الدول استراتيجيات أمنية بأساليب وحيل خاصة من أجل إقناع دول الخليج أنَّ أمن مجلس تعاون الخليج يعتمد على وجود دول خارجية غير إقليمية. فمن الحيل التي

29. Hegemonic

تم استخدامها في السنوات الأخيرة لإظهار المخاطر الأمنية للبرنامج النووي الإيراني، يمكن الإشارة إلى الدعايات والإعلانات المزيفة واتهام إيران بالسعي للحصول على تقنية إنتاج السلاح النووي.

الاعلانات المزيفة

تمَّ تأسيس مجلس تعاون الخليج عام ١٩٨١ وكان الهدف من ذلك تحقيق أهداف أمنية. وفي تحديد موقفه تجاه حصول إيران على التقنية النووية انساق مجلس التعاون وراء الموقف الغربي، وتزامناً مع ذلك شعر بضرورة تأسيس تحالف أمني فيما بين أعضائه؛ وقد كان هذا التوجه نتيجةً للدعاية السلبية التي روجت لها الدول الغربية ضد برنامج إيران النووي، فبادرت الدول الأعضاء في مجلس تعاون الخليج إلى التقارب الأمني مع بعضها تقويةً للجوانب الأمنية فيما بينها.

اعتبار البرنامج النووي الإيراني على أنه برنامج غير سلمي

منذ عام ٢٠٠٢ أثير موضوع البرنامج النووي بجدية في الأوساط السياسية والرأي العام العالمي. ومنذ ذلك الحين، تم رصد جميع نشاطات إيران بذريعة الحرب على الإرهاب العالمي. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٥ وخلال مؤتمر الأمن في ميونيخ اتهمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل[30] إيران بممارسة الإخلال بالأمن الدولي . وخلال زيارتها إلى الولايات المتحدة في يناير كانون الثاني ٢٠٠٦ صرحت ميركل :بأنَّ طهران تجاوزت الخطوط الحمر بسعيها الأحادي الجانب للحصول على التقنية النووية.وفي تصريحاتها ومواقفها اللاحقة، وجهت ميركل مراراً و تكراراً انتقاداتٍ وتهديداتٍ حادةً للأنشطة النووية الإيرانية، لينسجم موقفها مع موقف واشنطن التي شنت هي الأخرى حملة دعائية شرسة ضد إيران.

في فبراير ٢٠٠٥ وخلال زيارته إلى الدول المطلة على الخليج ،اعتبر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون العسكرية، البرنامج النووي الإيراني تهديداً للدول الحليفة لواشنطن في غرب آسيا. مضيفاً " أنَّ واشنطن تنسق سياستها مع الدول الأعضاء في مجلس تعاون الخليج بشأن إيران".كما شدد على أهمية تبادل وجهات النظر مع الكويت والبحرين والإمارات حول مخاطر البرنامج النووي الإيراني، ولاسيما استكمال إيران لصاروخ شهاب ٢٠٠٠ والذي يبلغ مداه ٢٠٠٠ كيلومتر، كدليل على رغبة إيران لتطوير قدراتها الصاروخية. لم يتخذ أعضاء مجلس التعاون حتى اليوم موقفاً محدداً بشأن برنامج إيران النووي وقد صدرت منه مواقف متضاربة بسبب الإسقاطات الغربية والمواقف

30. Angela Merkel.

المناوئة للجمهورية الإسلامية الإيرانية . فمن جانب قام أعضاء مجلس تعاون الخليج بالدفاع عن برنامج إيران النووي في العديد من الاجتماعات الرسمية، ومن جانب آخر بادرت في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى اتخاذ قرارات مشتركة تجاه الملف النووي الإيراني .

لقد أدرك أعضاء مجلس التعاون الخليجي أنَّ التقدم الإيراني في مجال الطاقة النووية يُعدُّ أحدَ أهمِّ عناصر القوة الوطنية لإيران ولا يمكن التغاضي عن نتائجه القصيرة أو الطويلة الأمد. ويبدو واضحاً أنَّ هذه الدول تفتقد للسياسة المحددة ومعلومة المعالم تجاه الملف النووي الإيراني إذا ما أثير بجدية وشدة أكثر من ذي قبل. إلا أنها وبموازاة الإتحاد الأوروبي ترى من المناسب إنهاء هذا الأمر من خلال الضغوط الدبلوماسية.كما أنه وَفق خطة الرياض، فقد عنونت المؤسسات الاستخبارية السعودية في تقرير لها عن المفاوضات النووية الإيرانية أنَّ مجموعة ٥+١ تهدف إلى حصول اتفاق مع إيران مهما كلف الثمن . وأضاف التقرير أنه بالرغم من الخطوط الحمر التي رسمت من قبل الدول الغربية، فإنَّ الاتفاق النهائي سيسمح لإيران بامتلاك ذخيرة اليورانيوم بمقدار يمكِّن طهران من إنتاج القنبلة النووية خلال أشهر. وعلى إثر هذا التقرير، فقد وجّه التقرير نصيحة لأعضاء المجلس باستخدام نفوذهم للضغط على الكونجرس الأمريكي لرفض المشرعين فيه السماح ببقاء أية منشآت نووية للأغراض السلمية على الأراضي الإيرانية.

التفاعل نحو التقارب بين إيران ومجلس التعاون

بعد انتهاء الحرب مع العراق حاولت إيران أنْ تكسب تأييد الدول الأعضاء في مجلس التعاون في مختلف المناسبات الأمنية. وتظهر الأحداث الأخيرة أيضاً أنه في السنوات التي تلت الحرب، كانت إيران دائماً واحدةً من أكثر دول المنطقة استقراراً على الصعيد الداخلي وأنها لا تُكِنُّ العداء ولا تحاول التدخل في الشؤون الداخلية لسائر البلدان. وفي عصر العولمة[31]، الذي واكب عملية تسييس متزايدة للهويات الإثنية والعرقية والدينية، يمكن التعويل على عنصر تعاون الدول في المجالات الأمنية والاقتصادية كعامل للاستقرار الداخلي للدول. و يبدو أنَّ العامل القومي والديني داخل بلدان هذه المنطقة يمكن أنْ يخلق عقبة أمام الأمن الداخلي لكلا الطرفين؛ لأنه في ظل غياب التقارب فيما بين أفراد المجتمع بأغلبيته أو أقليته العرقية والدينية وفي حالة فقدان العلاقة الودية بينهم، فإنَّ أيَّ تغييرٍ إيجابي في المجالات السياسية والاجتماعية والرفاهية العامة بسبب الطاقة النووية سيؤدي بالمقابل إلى انتفاضة الأقلية من الناس داخل البلاد.و وَفق تحليل بسيط من خلال الجدول

31. Reach Out Worldwide.

أدناه يمكن مشاهدة المستوى الضئيل لتأثر الشعب الإيراني من الشعوب المجاورة له وبنفس المستوى ممارسة التأثير الكبير على الأقليات والجاليات المتواجدة في سائر البلدان.

الجدول رقم ٢ النسبة المئوية لحضور الطائفة الشيعية والسنية في إيران والدول الأعضاء في مجلس التعاون

البلدان	نسبة السكان السنة	نسبة السكان الشيعة
إيران	٣-٣/٥٪	٩٦ - ٩٧٪
البحرين	٢٠ - ٣٥٪	٦٥ - ٨٠٪
دولة الكويت	٣٠ - ٣٥٪	٦٥ - ٧٠٪
المملكة العربية السعودية	٢٠ - ٢٥٪	٧٥ - ٨٠٪
الإمارات العربية المتحدة	١٦٪	٦٧٪
دولة قطر	١٣٪	٩٥٪
سلطنة عمان	٧٪	٩٢٪

(دهقاني فيروز آبادي: ١٣٩١، ٣٧).

إلى جانب إيران فإنَّ الدول الأعضاء في مجلس التعاون يشكلون مجتمعاً أمنياً إقليمياً [32]، ما يعني أنَّ هذه الدول لديها ترابط أمني وسياسي واقتصادي، يترك أيُّ تغيير في كل من تلك البلدان تأثيراً مباشراً في البلدان الأخرى. لذلك، فإنَّ العقل والمنطق السياسي والمصالح المشتركة تملي على

32.RegonalSecurety Complex

صنّاع القرار في هذه الدول، النظر في هذه الحقيقة وتحديد سياساتهم بناءً عليها. إنَّ الهدف المتمثل في زيادة القوة العسكرية والعلمية لإيران، بما في ذلك برنامجها النووي، ليس بأي حال من الأحوال برنامجاً عدوانياً لبسط النفوذ والهيمنة، بل إنه مجرد برنامج دفاعي ورادع. إنَّ توجيه الدعوة للرئيس الإيراني للمشاركة في الاجتماع ٢٨ لقمة G.C.C في مدينة الدوحة القطرية، يُعدُّ خطوة بديعة غير مسبوقة، حيث قدم الرئيس الإيراني في ذلك الاجتماع اثني عشر مقترحاً بهدف تقوية العلاقات وتنمية التعاون الثنائي. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى التعاون في الحفاظ على البيئة في الخليج وبحر عمان، تأسيس منظمات التعاون الاقتصادي، إلغاء التأشيرات لتسهيل سفر المواطنين من وإلى بلدانهم، السماح بتملك العقارات، الرسملة في المشاريع المشتركة في موارد النفط والغاز على الصعيد الثنائي أو أكثر، التخطيط لإقامة تجارة حرة بين الدول، توفير المياه والغاز التي يحتاجها الأشقاء العرب ،وتفعيل ممر النقل الشمالي والجنوبي.كما طالب الرئيس الإيراني بتشكيل منظمة التعاون الأمني والاقتصادي بين الدول المطلة على الخليج.

الملاحظات الاقتصادية

إنَّ ضمان الاستمرار والاستقرار للوصول إلى مصادر الطاقة الموثوقة، يمثل أحد المكونات للتنمية الاقتصادية المستدامة، والطاقة النووية هي أحد المصادر النظيفة والموثوق بها التي تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الطاقة وثباتها واستقرارها. تختلف ظروف النيل إلى تقنية دورة الوقود النووي مع الطاقات المستحصلة من الوقود الأحفوري. إنَّ الطاقة الأحفورية يمكن الحصول عليها بسهولة في قلب أي بلد، لكنَّ الطاقة النووية هي نتيجة جهود الخبراء ونتاج تطوير العلم في البلد، مما يؤدي إلى إنتاج الطاقة.

من خلال هذا المنهج، فإنَّ إنتاج الطاقة النووية يشير إلى تقدم وتطور الوحدة السياسية التي تستخدم الأدوات الاقتصادية للتحكم في مواردها للطاقة، وهذا بدوره مؤشر مهم للتنمية. هناك تسع دول في العالم توصلت إلى الطاقة النووية، وكلها إمّا من الدول المتقدمة أو الدول النامية. أمّا في مجال الطاقة الأحفورية، فإنَّ جميع دول مجلس التعاون غنية جداً ولديها الكثير من القواسم المشتركة والتعاون الواسع في مجال الطاقة والموارد الطبيعية. لقد بدأ مجلس التعاون الخليجي بتخفيض سعر النفط وذلك بعد زيادة احتمالية الاتفاق بين إيران والغرب بخصوص المفاوضات النووية، باعتبار أنَّ النفط هو إحدى الأدوات الضاغطة التي تمتلكها دول مجلس التعاون وخاصة السعودية للضغط على إيران.

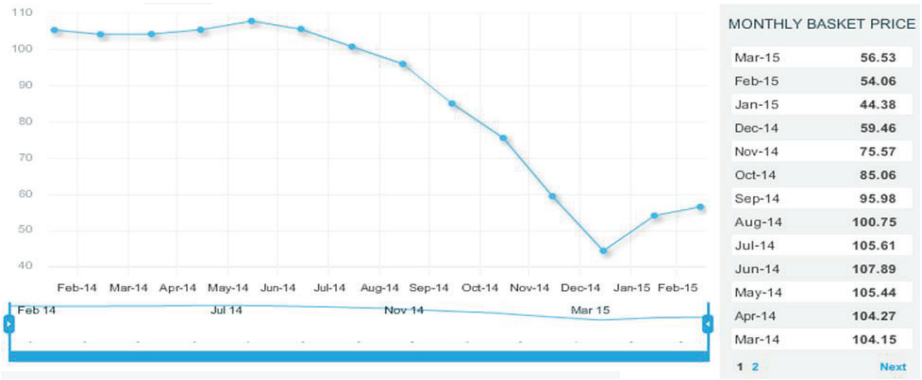

إنَّ الوصول إلى امتلاك التقنية النووية واستخدامها للأغراض السلمية في جميع المجالات وبصورة واسعة هو العنصر الذي من خلاله تستطيع إيران التقدم على دول مجلس التعاون الخليجي وأخذ كرة السبق منها. وعلى هذا الأساس، فإنَّ الحصول على طاقات متنوعة مثل النفط والغاز والتقنية النووية كرؤوس ثلاثة لمثلث الطاقة، فإنه يضع إيران في قلب تبادلات الطاقة العالمية،وسيلعب دوراً فعالاً في الحالة الاقتصادية للمنطقة والعالم، عبر إدارة سياسية مناسبة ودبلوماسية معقولة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ إيران، بصفتها تمتلك ثاني احتياطيات النفط والغاز في العالم، وهي من بين الدول التسع المتقدمة في العالم من حيث إنتاج الوقود النووي، ولديها العناصر الرئيسة الثلاثة لإمدادات الطاقة الحيوية. ويبدو أنه من الضروري من أجل تحسين استهلاك الطاقة أنْ تقوم إيران أولاً بإجراء الإصلاحات اللازمة في نمط الإنتاج والتوزيع واستهلاك الطاقة، وأحد المتغيرات المهمة في مجال الإنتاج هو استبدال الطاقات الناتجة من المصادر الأحفورية بالطاقة المتجددة الجديدة مثل الرياح أو الطاقة الشمسية أو النووية. ويلاحظ في الوقت الحالي، أنه لم يكن لبرنامج إيران النووي وقدرتها النووية السلمية تأثيرٌ يذكر على مستوى وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول في هذا المجال. جدير بالذكر أنَّ إيران تستطيع أنْ تتحول إلى نموذج لدول المنطقة من خلال اعتمادها على دبلوماسية قوية وذكية تقوم على مبدأ ضرورة امتلاك البلاد للنشاط النووي السلمي وحل المشاكل العالقة في هذا الملف ورفع العقوبات وتغيير النهج الغربي وزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية وبالتالي تحسين الظروف الداخلية .

الملاحظات الأمنية

إنَّ المقاربة الأكثر أهميةً وربما الأكثر شعبيةً في نظرية التسلح النووي هي المنهج الأمني، الذي

يعتبر وجود تهديدات أمنية خارجية أهم ذريعة لامتلاكه . بناءً على هذا المنهج المتجذر في تعاليم المدرسة الواقعية، تتجه البلدان إلى الطاقة النووية لأنها تعيش في بيئة إقليمية أو دولية سواء كانت آمنةً أو غيرَ آمنة.

هذا المنهج، الذي يعتبر الأقدم في هذا المجال، كان له تأثيرٌ كبيرٌ على توجه الدول في هذا الاتجاه. فعلى الرغم من أنَّ الكتّاب التقليديين في المدرسة الواقعية قدموا حججاً مختلفة في هذا الصدد، إلا أنَّ معظم الأبحاث في هذا المجال تؤكد عاملين رئيسين: مواجهة البلد للتهديدات الأمنية أو عدمها، والضمانات الأمنية المقدمة من قبل حليف قوي. يرى بوزان أنَّ المجموعة الأمنية هي مجموعة من الدول التي تتشابك اهتماماتها الأمنية الأساس مع بعضها إلى درجة أنه من المستحيل تخيلَ أمنِها القومي بمنأىً عن الآخر. يرى بوزان أنَّ امتلاك الجزر الإيرانية الثلاث الطنب الكبرى والطنب الصغرى و أبوموسى هوعبارة عن انطلاقة الحركة الأولية لتشكيل المجمع الأمني للخليج.

لقد تحققت هذه المرحلة الحساسة والمفصلية مع بدايات القرن العشرين حيث وجدت القضايا الاقتصادية والطاقة مكانتها وتأثيرها في ملفات الأمن الإقليمي. ولطالما نظرت الدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى إيران على أنها تحاول بسط نفوذها وسيطرتها في المنطقة وأنها تهدد أمنها الاقليمي، ولهذا السبب فلا تثق بإيران. لقد ساورهم القلق من تنامي قوة الجيش الإيراني في عهد الشاه . وبعد انتصار الثورة الإسلامية، استخدمت تلك الدول قضية تصدير الثورة ذريعةً لعدم الثقة بها. وفي أغلب الأحيان فإنَّ منطقة الخليج تميزت بنزاعات وصراعات مختلفة ومترابطة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

أصبحت للعديد من تلك الخلافات تأثيراتٌ ونتائجُ عديدةٌ على مستوى الملف الأمني الوطني لبلدان المنطقة إضافة إلى علاقات البلدان بعضها مع بعض وأحياناً مع سائر البلدان والقوى العالمية. و وَفق بعض المحللين والخبراء فإنَّ الخلافاتِ بين هذه البلدان تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، حيث لا طريقة لحل تلك الخلافات إلا من خلال التسامح والصفح أو شنِّ الحروب المدمرة. يجب على دول المنطقة إمّا أنْ يثق بعضها ببعض وتلقي جميعها السلاح وأنْ تضع الاحترام كخطوة أولى في الحوار وحل مشاكلها في هذا الإطار، أو أنْ تحمل ما لديها من السلاح لخوض معركة دامية لا تنتهي إلا بضرر الطرفين وبالتالي إيصال مشاكلهم وخلافاتهم إلى ما لا تحمد عقباه. تقدِّر الدول الأعضاء في مجلس التعاون أنَّ أمنها يعتمد على التعاون مع القوى الاقتصادية والعسكرية الدولية وخاصة الولايات المتحدة التي يشكل تواجدها في المنطقة تهديداً جدياً لأمن إيران.في مثل هذه

الحالة، تحاول الدول المستهدفة عادة تحقيق أقصى قدر من الأمن من خلال اتخاذ تدابير أحادية الجانب، مثل الحصول على أسلحة أكثر قوةً لخلق مستوىً متوازنٍ في التهديدات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة المخاوف، وتقليل الشعور بالأمن وتقويضه. وستكون احتمالية التعاون والمواءمة ضعيفة جداً، فيما إذا كانت نتيجة النظرة الغالبة إلى الملف الأمني تساوي المجموع الصفري[33]ولم تكن المشاركة والتعاون خياراً بديلاً عن تلك الرؤية. وستكون المساعي الإيرانية تبريراً لصفقات السلاح التي تبرمها الدول العربية. هذا في حين يمكن لجمهورية إيران الإسلامية، ومن خلال كسب ثقة الغرب والولايات المتحدة والمنظمات الدولية، وتأكيد سلمية نشاطاتها النووية وبالمقابل رفع العقوبات الاقتصادية عنها، أنْ تزيل جزءاً كبيراً من القلق الأمني لدى بلدان المنطقة التي ربطت أمنها بأمن الولايات المتحدة .

النتيجة

من خلال دراسة تاريخ سير التوجهات السياسية الخارجية لدول مجلس تعاون الخليج، والتي كانت ومازالت تعاني من حالة عدم الاستقرار في اتخاذ القرار تجاه دول الجوار (مثل دعم العراق في الحرب على إيران ودعم الكويت في احتلالها من قبل العراق) وكذلك النظر في سياستها الخارجية التي تتبع القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة، كل ذلك إنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدل على أنها تستطيع أنْ تغيّر المعادلات السياسية والاقتصادية في المنطقة لصالحها من خلال الاعتماد على رؤية استراتيجية صحيحة في التعامل مع إيران مبنية على أساس المزايا والمصالح والمميزات العسكرية والعلمية والنووية . وانطلاقاً من التطورات والتقلبات التي شهدتها العلاقات بين دول مجلس التعاون مع إيران خلال فترة تشكيله ووجوده والذي يشكّل فصلاً مهماً للغاية في تاريخ الدبلوماسية المعاصرة في المنطقة، فإني أعتقد أنَّ البحث من هذه الزاوية يمكن أنْ يساعد الدول على بناء علاقات وطنية وإقليمية ودولية مستقرة ومتعددة الأبعاد وبالتالي تجفيف جذور الصراع والخلافات. كما أنَّ بإمكان العاملين في مجال الدبلوماسية النووية أنْ يقوموا ضمن عملية مدروسة (الوصف، دراسة الإشكاليات، والتبيين) بالتأثير المنطقي والعقلاني على السياسة الخارجية لمجلس التعاون . في مرحلة الوصف، يتم تحليل المتغيرات البيئية والجهات الفاعلة المؤثرة على الملف النووي، لتصل قوة المناورة الإيرانية إلى أعلى مستوى لها عبر دراسة السياسة الخارجية لكل عضو في مجلس التعاون وموقفهم الجماعي . في مرحلة دراسة الإشكاليات، ينبغي دراسة التهديدات التي قد يشكلها مجلس التعاون

33. Zero-sum.

على النشاط النووي من أجل تحديد الاستراتيجية المضادة للازمة لاحتواء السيناريوهات المهددة من خلال البحث في المستقبل وتحقيق التماسك الفكري –التنفيذي . في مرحلة التفسير، يجب إدارة التهديدات والفرص والأضرار وتوزيع المهام على المؤسسات المكلفة بحيث تعمل كل مؤسسة على وفق واجباتها ومسؤولياتها بما يتماشى مع الأهداف المرسومة لتحقيق النيل للتقنية النووية.في بيئة تعمها أجواء غير عادلة بخصوص العلاقات الثنائية في المجالات النووية، فإنه يمكن أنْ يؤدي امتلاك إيران لدورة الوقود النووي للأغراض السلمية إلى تحسن مكانة إيران بشكل كبير في العلاقات العالمية والإقليمية.في ظل هذه الظروف، ولاسيما في ظل العلاقات التي تجمع بين القوى العظمى والدول التي تسعى إلى امتلاك التكنولوجيا النووية، ويبدو أنَّ بإمكان إيران الاستفادة بشكل أفضل من موقعها وإمكاناتها الذاتية.فعندما يتم تعميم دورة الوقود النووي على مختلف العلوم والمنتجات الصناعية وتصل إلى الإنتاج الضخم، فإنَّ مكانة البلاد سيتم تعزيزها سواء على المستوى الإقليمي والدولي. وفي مجال الطاقات الأحفورية، فإنَّ جميع الدول المجاورة لجنوب إيران غنية جداً ولديها العديد من أوجه التشابه والقواسم المشتركة. إنَّ ما يمكن أن يجعل إيران في مقدمة الدول الإقليمية المنافسة لها هو امتلاك واستخدام التكنولوجيا النووية في جميع قطاعات الصناعة والزراعة والطب، إلخ. وبناءً على ذلك، فإنَّ التجميع الثلاثي للطاقة (النفط والغاز والطاقة النووية) يضع إيران في مركز لتبادل الطاقة على المستوى العالمي، والذي من المتوقع أنْ يكون مؤثراً جداً ،عبر الإدارة السياسية المناسبة والذكاء والدبلوماسية القوية. وعلى إثر ذلك ستأخذ إيران زمام المبادرة كقوة فاعلة في توحيد دول مجلس التعاون. وتجدر الإشارة بطبيعة الحال إلى أنه وبسبب دعم الغرب والولايات المتحدة لدول مجلس التعاون والعقوبات المفروضة على إيران، فمن المتوقع أنه إذا أصبحت المنطقة حائزة على القدرات النووية، فإنَّ عملية بلوغ هذه الدول لامتلاك الطاقة النووية سوف تكون أسرع بكثير.

مراجع الدراسة

المراجع باللغة الفارسية

١. أسدي، بيژن (١٣٨٦)، «تاثير توان هسته اي بر توازن قدرت، روابط و امنيت منطقه اي» پژوهشنامه علوم سياسي، شماره ٦.

٢. اسكيلز، رابرت (١٣٨٤)، جنگ آينده، ترجمه عبدالحميد حيدري، تهران، دانشكده فرماندهي و ستاد دوره عالي جنگ.

٣. الهي، همايون (٧٨٣١،) خليج فارس و مسائل آن،تهران: نشر قومس.

٤. بوزان، باري (١٣٨١)، «خاورميانه: ساختاري همواره كشمكش زا» فصل نامه سياست خارجي، سال شانزدهم، شماره ٤.

٥. تيموتي، گاردن (٣٨٣١،) چرا كشورهابه دنبال سلاح هسته اي هستند؟ ترجمه بيژن اسدي، فصلنامه مطالعات منطقه اي.اسرائيل شناسي- امريكاشناسي.

٦. جالينوس، احمد (١٣٩١)، «ايران هسته اي وتاثير آن بر روند همگرايي بيشتر با شوراي همكاري خليج فارس» پژوهشهاي سياسي، سال دوم، شماره ٥.

٧. حاج يوسفي، اميرمحمد (٤٨٣١،) سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران درپرتو تحولات منطقه اي(١٩٩١-٢٠٠١) تهران، دفترمطالعات سياسي و بين المللي.

٨. دلاورپوراقدم، مصطفي (٧٨٣١،) ايران هسته اي نماد اراده ملي در برابر نظام هژمونيك، تهران، نشر مركز پژوهشهاي مجلس شوراي اسلامي.

٩. دوست محمدي، احمد (١٣٨٩)، «تأثير فعاليت هاي هستهاي ايران بر همگرايي امنيتي در بين اعضاي شوراي همكاري خليج فارس» فصلنامه مطالعات سياسي، سال دوم، شماره ٨.

١٠. دهقاني فيروزآبادي، سيد جلال (١٣٨٦)، «رويكرد اعراب به برنامه هسته اي ايران» مطالعات خاورميانه، شماره ٥٠-٥١,.

١١. دهقاني فيروزآبادي، سيدجلال (١٣٩١)، «تحليلي برتعاملات جمهوري اسلامي ايران و شوراي همكاري خليج فارس» پژوهشهاي روابط بين الملل، پائيز، شماره ٥.

١٢. رزماري، هاليس (١٣٧٢)، امنيت خليج فارس ترجمه حاكم قاسمي، پژوهشكده علوم دفاعي واسترتژيك دانشگاه امام خميني.

١٣. روشندل، جليل و سيفزاده، سيد حسين (١٣٨٢)، «تعارضات ساختاري در منطقه خليج فارس» تهران، مركز پژوهشهاي علمي و مطالعات استراتژيك خاورميانه.

١٤. سيف زاده سيدحسين (١٣٩١ ،)، نظريه پردازي در روابط بين الملل مباني وقالبهاي فكري، تهران: نشر سمت.

١٥. غريب آبادي كاظم (، ١٣٨٨ ،) برنامه هسته اي ايران (واقعيت اساسي)، تهران، انتشارات وزارت امور خارجه.

١٦. قوام، سيدعبدالعلي (٠٩٣١،) اصول سياست خارجي و سياست بين الملل، تهران: نشر سسمت.

١٧. موسوي، سيد حسين(١٣٨٦)، «الگوي امنيت منطقه خليج فارس،تجربه ها و موانع» فصلنامه مطالعات راهبردي، سال دهم، شماره ٤.

١٨. نصري، محسن (١٣٨٦)، شكوه ملي در فناوري هسته اي، تهران، نشر حديث راه عشق.

١٩. واعظي، محمود (١٣٨٦)، انرژي اوراسيايي، «پزوهشكده مطالعات استراتژيك گروه مطالعات سياست خارجي»، پژوهش شماره٨.

٢٠. واعظي، محمود(١٣٨٩)، «ديپلماسي انرژي ايران وقدرتهاي بزرگ خليج فارس» معاونت پژوهشهاي سياست خارجي، گروه مطالعات مباني سياست خارجي جمهوري اسلامي إيران.

٢١. واعظي، محمود (٨٨٣١،) ديپلماسي اقتصادي إيران باتاكيد برنقش انرژي، پژوهش شماره١٧، ديپلماسي افتصادي، پزوهشكده مطالعات استراتژيك گروه مطالعات سياست خارجي .

٢٢. ويسي، هادي(١٣٩١)، «نقش انرژي هسته اي در قدرت ملي ايران» فصلنامه مطالعات جهان اسلام، سال اول شماره اول.

٢٣. هانس جي. مورگنتا (٤٧٣١،) سياست ميان ملتها، تلاش درراه قدرت وصلح، ترجمه حميرامشيرزاده، تهران، دفترمطالعات سياسي وبين الملل.

المراجع باللغة الإنجليزية

24- Aron, Peace and War(London: wiedenfeld and nicolson¸1966)

25- Alani, M., 2009. Renewed Calls to Establish a Regional Security System, in Gulf Yearbook, 2008–2009. Dubai: Gulf Research Center, pp. 191–8

26- Beeston, Richard, 2006. Saudis Warn Iran that its Nuclear Plan Risks Disaster. Times online, www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article789045.ece, 16 January

27- Ehteshami, A., 2009. Developments in Iran and Impact on Iran–GCC Relations, in Gulf Yearbook, 2008–2009. Dubai: Gulf Research Center, pp. 313–25

28- El-Hokayem, E. and M. Legrenzi, 2006. The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge. Washington, DC: The Henry L. Stimson Center. Working paper, www.stimson.org/swa/pdf/StimsonIranGCCWorkingPaper.pdf, 26 May, pp.1–26

29- Wasson, Erin., 2009. White House Signs Nuclear Cooperation Agreement with UAE.Inside US Trade, www.hcfa.house.gov/111/press011409c.pdf, 16 January

30- Waltz, kenneth, intenational structure national force, and balance of world power,1967

31- Stephanie Cronin، The Islamic Republic of Iran and the GCC States: Revolution to Realpolitik? ، London and Professorial Research Associate، SOAS ، University of London ،August 2011، Number 17

الرابط: https://journals.ihu.ac.ir/article_203295.html